

## وزير العدل السعودي: محكمة أمن الدولة جاهزة للعمل

مسفر الغامدي

إيلاف

05-11-2006

اعلن وزير العدل السعودي ان هناك خططا وبرامج لتطوير المحاكم السعودية بما يواكب النقلة النوعية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في الوقت الحالي. وردًا على سؤال عن المحاكم التجارية والمتخصصة قال وزير العدل عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ان المحاكم التجارية قد حددت و رفعت للمقام السامي واعلن عنها.

وعن سؤال استحداث محكمة أمن الدولة قال الوزير آل الشيخ ان جزءًا من المحاكم القائمة افرد حتى يكون مخصصا للجرائم الكبرى التي تهز المجتمع، وفي السابق لم يكن هناك حاجة، ولكن مع استمرار الأمور من الذين غرر بهم واصحاب الأفكار المنحرفة اضطرت الوزارة إلى افراد عدد من القضاة والمحاكم للمعالجة والحكم على هؤلاء الفئات وما شاكلهم ،والآن صدر الأمر بالموافقة عليهما وتم اختيار وتحديد أسماء القضاة الذين سيتولون هذه المحاكم، وقريبا سيعلن بعد اصدار الموافقة السامية على ذلك ، وهي كالمحاكم العادية لكن تحتاج إلى أمن أكثر ومحاكمتهم تختلف عن المدنيين في الامور الأخرى .

وجوابًا عن سؤال حول تحديد اختيار القضاة بالاحتكار على إقليم معين أجاب بقوله ان الإختيار يأتي من قبل الجامعات التي تخرج القضاة والمسؤولين في وزارة العدل الذين يذهبون للاختيار وكذلك مجلس القضاء الذي يتولى اصدار القرار بتعيينهم، والاختيار يخضع لمؤشرات يقدمها استاذ الجامعة أولاً ووزارة العدل تتحقق من الشيء ثم يأتي المجلس بالموافقة على التعيين ثم يعلن القرار بعد الموافقة السامية وهي مراحل متعددة ولا تفرقة بين المناطق.

وقال ال الشيخ في لقاء صحافي انه التقى قضاة محكمة التمييز وتباحث معهم حول أفضل السبل لإنجاز العمل في وقت قصير والبحث في الانظمة الجديدة التي استحدثت وبحث الجوانب الادارية بما يتعلق بادخال الحاسب الآلي في التمييز حيث سيصبح العمل أليا بالنسبة إلى الجانب الاداري ويتم ادخال قضايا الانموذج لغيرها من القضايا بعد ذلك، كما تم ايضا بحث الامور الاخرى المتعلقة بمحكمة التمييز ومشاهدة المباني التي تمت تهيئتها حتى تتناسب مع محكمة التمييز